

*التشغيل الذاتي للشباب المغربي:
أية برامج للإدماج السوسيو-اقتصادي؟*

د. عادل العمر اوي
باحث في علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهرار فاس.

Résumé

L'auto-emploi est l'un des mécanismes les plus modernes dans les sociétés contemporaines et notamment le Maroc, a été l'adoption par les deux dernières décennies pour absorber une part du grand nombre des jeunes marocaines chercheurs d'emploi par une création de programmes de perfectionnement d'insertion socio-économique et notamment le programme de création d'entreprises comme alternative d'emploi ou fonctionnement public afin de développer les capacités de créativité et d'innovation. Dans quelle mesure peut-on dire que les programmes présentés par l'État viable sur le terrain peuvent contribuer à orienter les catégories ciblées grâce à une philosophie de l'autosuffisance? Quelle est l'interaction, réaction et conviction des groupes concernés? Sachant que la problématique de fonctionnement était et reste un axe essentiel des politiques publiques qui afflige les gouvernements successifs depuis l'indépendance du Maroc jusqu'aujourd'hui, c'est ce que nous allons aborder et examiner immédiatement par cette contribution.

Mots clés : L'auto-emploi- L'insertion socio-économique- Programme de création d'entreprises.

Summary

Self-employment is one of the most modern mechanisms in contemporary societies, including Morocco, which has been relied on in the past two decades to absorb a large number of young Moroccans seeking employment through the creation of advanced socio-economic integration programs, including the program of creating and establishing entrepreneurship as an alternative to public employment Creativity and innovation. To what extent can the state-sponsored programs be concrete and applicable on the ground or be able to guide their audience targets towards the philosophy of self-reliance? To what level are the interaction, response and conviction of concerned groups with self-employment? The problematic of employment has been and still the focus of most public policies that have plagued successive governments, since

the Moroccan independent to nowadays. This is the issue which we will tackle through this text.

Key words : Self-employment- Advanced socio-economic- entrepreneurship.

مقدمة.

يُعتبر التشغيل الذاتي أو التوظيف الذاتي على حد تعبير ج.شومبتر إحدى الآليات الحديثة في المجتمعات المعاصرة، تم الاعتماد عليها لامتناس نسبة من الأعداد الهائلة في صفوف الشباب الباحثين عن شغل بما فيهم الحاصلين عن شواهد عليا من مختلف الجامعات والمعاهد العليا، وذلك عن طريق إيجاد برامج الدعم والمواكبة لأفكارهم ومشاريعهم بهدف إدماجهم في سوق الشغل بتبني فلسفة الاعتماد على الذات، وفق نظرة حديثة للشغل ولسياسات التشغيل.

فلماذا إذن هذا التوجه الرامي لتحفيز الشباب المغربي عامة وحاملي الشهادات العليا بصفة خاصة على التشغيل الذاتي؟ ما مدى نجاعة فكرة إنشاء وخلق المقاولات الصغرى والمتوسطة للمساهمة في النهوض بالتشغيل والحد من ظاهرة البطالة، والمساهمة في التنمية المستدامة والشاملة؟ وإلى أي حد يمكن القول بأن البرامج المقدمة من طرف الدولة قابلة للتطبيق على أرض الواقع وكفيلة بالمساهمة في إحداث مناصب شغل؟ وما مدى تفاعل واستجابة واقتناع الفئات المعنية بها معها؟ وهل لها ته الفئة ثقافة مقاولاتية تتوافق ومخططات الدولة في هذا المجال؟.

لقد أخذت الدولة المغربية على عاتقها إيجاد الإطار القانوني والمؤسسي لخلق وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة مع إشراك كل الفاعلين من سلطات محلية وأحزاب سياسية ونقابات وأبنائك ومقاولات وجامعات وغرف تجارية ووكالات التشغيل ومجتمع مدني، وذلك في إطار التكامل الوظيفي بين هذه المؤسسات من أجل العمل على إنجاح تجربة المغرب في مجال تشجيع الشباب وتحفيزه على الولوج إلى عالم المقولة والأعمال من خلال برامج التشغيل الذاتي وخاصة حاملي الشهادات خريجي الجامعات والمعاهد.

غير أنه إذا كانت المجهودات المبذولة من طرف مختلف مكونات المجتمع قد تضافرت لإنجاح هذه التجربة، فقد برزت مجموعة من المفارقات من بينها ما يلي:

- ❖ في الوقت الذي يتوقع فيه انخفاض في صفوف العاطلين، يرتفع معدل البطالة سنة بعد أخرى، ويزداد عدد الوافدين على سوق الشغل.
- ❖ في الوقت الذي تم فيه إشراك مختلف مكونات المجتمع المدني لإنجاح هذه التجربة هناك غياب، ربما شبه تام، لقنوات الاتصال والتواصل والتنسيق بين مختلف هذه المكونات.
- ❖ رغم تحديث الإطار القانوني وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، يُلاحظ بالمقابل غياب السرعة والتماطل في إخراج المشاريع المقاولاتية إلى حيز الوجود.
- ❖ وأخيرا، رغم أن الفئة المستهدفة بهذه البرامج هي فئة الشباب، وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا، فإن هناك عزوفا يكاد يكون شبه تام من طرفها عن هذه البرامج.

ومن أجل معرفة تصورات وتمثلات الشباب المغربي المستهدف بهاته البرامج سنحاول في هذا العرض تقديم نتائج بحث ميداني شمل فئة تتكون من خريجي الجامعات والمعاهد العليا الحاصلين على شواهد عليا في مختلف التخصصات بمدينة فاس من أجل استطلاع آرائهم ومواقفهم تجاه البرامج -خلق المقولة تحديدا- البديلة عن التوظيف في القطاع العمومي والمقدمة من طرف الدولة للتشجيع على التشغيل الذاتي في إطار المقولة، والاعتماد على المبادرات الفردية للإسهام في التنمية الذاتية والمحلية وكذا خلق فضاء كفيل بامتصاص نسبة من العاطلين عن العمل.

أولاً: من التشغيل العمومي إلى التشغيل الذاتي:

منذ العقدين الأخيرين أصبح مشكل التشغيل يُطرح في المغرب بحدة بفعل مجموعة من العوامل، وفي صفوف مُختلف شرائح المجتمع وبصفة خاصة فئة الخريجين الشباب، وذلك بالنظر لزيادة أعدادهم سنة بعد سنة بل وتضاعفه أضعافاً كثيرة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تزايد الطلب في صفوفهم مقابل نقص في العرض بالنسبة للتوظيف العمومي الذي كانت ولا زالت تُراهن عليه هاته الفئة، وبالنظر كذلك إلى أن إشكالية ملائمة التكوين الجامعي مع فرص الشغل¹ تبقى مطروحة بشدة وتحول دون توجيهها نحو القطاع الخاص، وبالتالي أصبح المغرب يعرف ظاهرة البطالة لدى الخريجين والباحثين عن شغل في مختلف الأعمار والشباب خاصة.

غير أن هذه الظاهرة لم تكن جديدة على بلد كالمغرب، بل إن "ظاهرة بطالة خريجي الجامعات في الثمانينيات قد ارتفعت نسبتها وتعاظم شأنها وشملت جميع الميادين والمستويات الدراسية الجامعية وأثرت في نظام التعليم بصفة عامة ونظرة المستفيدين منه بصفة خاصة"². الشيء الذي أصبح التساؤل معه مشروعاً، والحالة هذه، حول السياسات العمومية بخصوص التشغيل والدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة ومؤسساتها في التصدي لهذه المعضلة مع إيجاد الحلول المناسبة لامتصاص نسبة العاطلين، مع خلق منافذ جديدة لتخفيف العبء على التوظيف العمومي وكفيلة بالإدماج السوسيو-مهني.

وبفعل تركيز السياسة الاقتصادية، خلال نفس الفترة، على دور القطاع الخاص فقد أدى هذا الأمر إلى حركة هامة لتخفيف العبء عن الدولة، ومن هذا المنظور فإن القطاع الخاص أصبح مدعواً إلى أن يحل محل الدولة لتحقيق إنجازات أكبر، وهكذا وُجه الانتباه خلال مرحلة التسعينات، أكثر فأكثر إلى قدرة المقولة الخاصة على خلق ثروات قادرة على مواجهة الحاجيات المتزايدة للسكان.

غير أن قدرة المقولة المغربية على النمو وعلى توفير الشغل، رغم مُميزاتها، تظل رهينة برفع عدة ضغوط حتى تتمكن من مواجهة التحديات التي يخلقها تدويل النظام الاقتصادي والمالي، لذلك فإن تحسين إنجازات المقولة الخاصة هو شرط ضروري - وإن كان غير كافٍ - لمواجهة طلبات الشغل التي يُقدمها سوق الشغل، ينضاف إليه شرط آخر لا يقل أهمية عن سابقه يتمثل في تقوية نظام الإنتاج وتكثيفه عن طريق نهج سياسة حقيقية لإنشاء المقاولات، وهذين الشرطين وحدهما الكفيلان بالتأثير الإيجابي على تطور سوق الشغل.

وفي مواجهة التحرير الليبرالي الذي يعرفه الاقتصاد، فإن المقولة المغربية ينبغي لها أن تتغلب على تحدي القدرة التنافسية، وهذا لن يتم إلا من خلال الرفع من قيمة الرأسمال البشري وتحسين أدوات الإنتاج باعتبارهما يُشكلان شرطين ضروريين للرغبة في تحسين الإنتاج كما وكيفاً³.

وأخيراً أمام تراجع دور الدولة كفاعل اقتصادي وكُمُشغل، فإن المقولة الخاصة مدعوة إلى تحمّل مسؤولية أساسية ليس فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فحسب، بل كذلك فيما يخص التشغيل وإدماج الشباب، وللتغلب على هذا التحدي لا بُدَّ من التفكير في الشروط الضرورية التي تمكن من تحمل هذه المسؤولية على الوجه الأكمل⁴.

¹ - عبد السلام، فزاعي، "التكوين الجامعي وفرص الشغل: أية ملائمة"، مؤلف جماعي، "التكوين الجامعي والاندماج السوسيو-مهني"، مجلة دفاتر، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز فاس، العدد الأول، الطبعة 2001، ص. 58.

² - نفس المرجع، ص. 59.

³ - المجلس الوطني للشباب والمستقبل، "الشباب والمقولة: رهانات جديدة"، برنامج عمل، الدورة الرابعة، يناير 1995، ص. 23.

⁴ - نفس المرجع، ص. 24.

إن هذه المميزات التي تطبع إشكالية التشغيل، أصبحت تطرح إعادة النظر في التعامل مع مفهوم الشغل ومع مضمون سياسات التشغيل، وذلك من خلال ضرورة سن معالجة البطالة معالجة اجتماعية بالموازاة مع علاجها الاقتصادي. كما أن الضغط المتنامي على الأسواق الوطنية للشغل بدأ يجعل من الصعب تدبير إشكالية التشغيل تدبيراً مركزياً الشيء الذي حول المجال المحلي والجهوي إلى مجال أنجع لإنعاش التشغيل⁵.

غير أن تزايد الوعي بعجز الدولة عن القيام بدورها كمنفذ وحيد لإنعاش الشغل ترتب عنه الإيمان بنجاح إستراتيجية البحث عن منافذ جديدة أخرى موازية للمنافذ العمومية وذلك من منظور التكامل الوظيفي بين مختلف مكونات سوق الشغل الوطني، وبالتالي تعامل جديد مع إشكالية التشغيل وآلياته، ولعل من أهم هذه المنافذ: الخلق الذاتي لفرص الشغل وذلك عبر سن سياسات اقتصادية وطنية تدعم الإبداع والخلق والابتكار وكذا التجارب الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الإنعاش الفعلي للبوادر الفردية والجماعية لخلق فرص للشغل عبر إنعاش الاستثمار المنتج، كما أن التعامل الجديد ينطلق من ضرورة تغيير طبيعة العلاقة التي تربط الأفراد والجماعات والمؤسسات بآليات التشغيل، وهذا يتجلى حسب تعبير بعض الباحثين الاقتصاديين في المرور من سلوك ينبنى على عملية "إعطاء - أخذ" (Donner - Recevoir) إلى سلوك يعتمد مبدأ "خلق - إبداع" (Trouver - Créer)⁶.

إلا أن هذا التوجه يعني ضرورة حدوث قطيعة مع التدبير التقليدي لقضايا التشغيل، غير أن هذه القطيعة تتطلب أولاً الرفع الكيفي والكمي من مستوى تكوين كل فئات المجتمع المدني والدولة، وثانياً تحسيسهما بأهمية بلورة إستراتيجية وطنية تشاورية تفجر الطاقات الخلاقة، وتُهيئ بذلك شروط استعمال أمثل للموارد العمومية والخاصة في ظل حرية المبادرات الفردية والجماعية⁷. كما تتطلب أيضاً مناخاً إدارياً ومؤسسياً ومالياً جديداً وإرادة فعلية ووعياً جماعياً بالبعد الوطني لمنهج الاحتكام لعقلانية الاستحقاق والأهلية والإنتاجية بهدف الإدماج الأمثل للشباب في سوق الشغل وخاصة حاملي الشواهد العليا.

كل ذلك ظل يتطلب قواعد لعبة اقتصادية واجتماعية وسياسية قوامها بلورة ميثاق جماعي للتشغيل يربط البعد الوطني لإنعاش الشغل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار مقاربة المجلس الوطني للشباب والمستقبل في دورته الرابعة "الشباب والمقولة: رهانات جديدة"⁸ ذات أهمية قصوى كبداية للتفكير في هذا المجال، إذ تعتبر نقطة الانطلاق في إحداث تحول نوعي على صعيد التعامل مع آليات التشغيل، وذلك من خلال تشخيص علمي وموضوعي لوضعية سوق العمل الوطني وباعتماد تصور جريئ وجدي لإشكالية التشغيل.

وإذا كان هذا التعامل قد استمد منهجيته من التشاور والحوار من منظور إشراك جل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، والتنظيمات المهنية والشبابية وكذا الإدارات المحلية والمركزية والجامعة ومراكز البحث، في بلورة التصورات والبرامج، فإن خصوصيته تكمن في سن خمسة أنماط من الإدماج المهني للشباب وهي:

- ❖ إدماج اقتصادي عن طريق تحسين مختلف الجوانب الإدارية والمسטרية والتمويلية والتحفيزية والبنوية والمهنية للمناخ الإنتاجي في الوسطين الحضري والقروي.
- ❖ إدماج بواسطة التربية والتكوين.

⁵ - المرجع السابق، ص: 11.

⁶ - إدريس، الكراوي، "المغرب والمستقبل، تأملات في الاقتصاد والمجتمع"، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1998. ص.

¹⁰.

⁷ - نفس المرجع، ص: 13.

⁸ - المجلس الوطني للشباب والمستقبل، مرجع سابق.

- ❖ إدماج عن طريق العمل السوسيو-ثقافي.
- ❖ إدماج لا مركزي ولا ممرکز عن طريق سن الجهة كإطار مؤسساتي ومجالي أمثل لبلورة سياسات جهوية للتشغيل.
- ❖ إدماج ذاتي عبر إنشاء المقاولات بصفة خاصة وعبر دعم الاستثمار المنعش للأنشطة الاقتصادية بصفة عامة.⁹

ومفهوم الإدماج (insertion) في اللغة المتداولة هو عبارة عن عملية إلحاق للفرد بمجموعة ما، أما الإدماج الاجتماعي فيعني: إلحاق الفرد أو مجموعة أفراد بمجموعة أو فئة الأفراد المستقلين اقتصاديا والذين لهم دخل قار يمكنهم من تحقيق الحد الأدنى الضروري للعيش دون تبعية مادية لأية جهة.

لذلك فإن الإدماج يتم إذن بإرادة خارجية عن الفرد، أي بقرار مجتمعي مدعوم بإرادة سياسية أو إصلاحية معينة، ويتعلق الأمر هنا بالعمل الاجتماعي أو السياسي الذي تشرف عليه الدولة من خلال مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية. وبعبارة أخرى: إنه "الدخول في الحياة المهنية" أو الوصول إلى وضع اقتصادي أو اجتماعي لائق في المجتمع. وفي حالة فشل عملية الإدماج، فإن الأمر سيتعلق بإقصاء (exclusion) يكون المسؤول عنه هو سياسة المجتمع وليس الفرد. في حين نجد أن كلمة "اندماج" غالبا ما تُدرك في استعمالاتها على أنها سيرة من خلالها يتمكن فرد أو مجموعة أفراد من الانخراط في سيرة أخرى أعم وأشمل.¹⁰

إن الإدماج الحقيقي يبقى أو ينبغي أن ينتهي بالفرد إلى الاندماج، كما أن إدماج كل أفراد المجتمع في النشاط المهني والاقتصادي هو في النهاية ضرب من ضروب اندماج المجتمع، أي تعزيز الانسجام والتلاؤم بين مختلف عناصره.¹¹ وإذا كان التشغيل الذاتي عرف مجموعة من الأنواع والبرامج، فإن النمط الأخير من الإدماج الذاتي المتعلق بإنشاء المقاولات من طرف الشباب يبقى هدفا لا محيد عنه ضمن إشكالية إنعاش الشغل بالمغرب.

وإذا كان المجلس قد جعل من الإدماج الذاتي عن طريق إنشاء المقاولات وسيلة ناجعة للحد من ظاهرة البطالة، فإن التقرير العام لخمس سنين من التنمية تمحور حول مفهوم "الإمكان البشري"، الذي يُعد، في الوقت ذاته، محركا للتنمية البشرية وغايتها، ولا سيما في فصله الرابع المعنون بـ: "تعبئة الإمكان البشري، من حيث هو قوة عمل وإنتاج للثروات"، وذلك من خلال محوري الاقتصاد والشغل حيث اعتبر "من غريب المفارقات أنه بالرغم من كون الشباب يمثل النسبة الأكبر من السكان، فإن سياسات المغرب المستقل، باستثناء بعض الجهود المتميزة على الصعيد القطاعي، لم تُدمج أبدا، وعلى الوجه الأمثل، الشببية ضمن المعادلة الشاملة للتنمية. فمحدودية الآفاق، والصعوبات التي تعترض تحقيق الذات، والتكوين المحدود والبطالة، ومختلف أشكال العوز والحاجة، كلها معطيات تدفع إلى تنامي الشعور بالإحباط واليأس. ولعل الظواهر المعبرة عن الشكل الأساسي، في بعض الأحيان، الذي تتخذه الهجرة السرية، ومحنة العاطلين من بين حملة الشهادات؛ كلها تشهد على الاختلالات الكبيرة في استثمار الموارد البشرية الوطنية. وهكذا، فإن هذا الرصيد الثمين يظل مهددا بعاملين سلبيين: الهجرة متسارعة الوتيرة للكفاءات، وتلك المجموعة من الشباب الذين تقوهم ظروفهم إلى المخاطرة بحياتهم من أجل البحث عن سراب غد أفضل في شمال المضيق"¹². وبالتالي فإن الاستثمار في "الرأسمال البشري" كما يسميه

⁹ - إدريس، الكراوي، مرجع سابق، ص: 14.

¹⁰ - عبد الرحمان، المالكي، "الاندماج والإدماج، مستويات الدلالة السوسيو-لوجية"، مؤلف جماعي "التكوين الجامعي والاندماج السوسيو-مهني"، مجلة دفاتر، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز فاس، العدد الأول، الطبعة 2001، ص: 6.

¹¹ - نفس المرجع، ص: 5.

¹² - تقرير الخمسينية، "المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، مطبعة دار النشر المغربية، البيضاء، الطبعة: 2006.

الاقتصاديون يعتبر المحرك المفتاح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنه لا وجود للتنمية اقتصادية دون تامين الموارد البشرية¹³.

ثانيا: لماذا التوجه نحو خلق المقاوله لحل إشكالية التشغيل؟

نظرا للأهمية التي أصبحت تحتلها المقاوله في جل المجتمعات، وبفعل تموقعا كذلك في صلب كل التحولات والتغيرات التي يعرفها أي مجتمع إنساني كيفما كان وأينما وُجد، فهي تُعتبر محور التغير سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا، لذلك نجدها محط اهتمام مختلف العلوم، وبصفة خاصة، علم الاقتصاد وعلم الاجتماع.

ولعل التحولات التي عرفها الاقتصاد المغربي بفعل التقويمات المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المُعتمدة منذ بداية الثمانينيات والمُتمثلة في إعادة تحديد تدخّلات الدولة وإعادة الاعتبار للسوق وفي خصوصية المُقاوله، بالإضافة إلى انخراط المغرب في الاتفاقية العامة حول التَّعْرِيف الجُمركية والتجارة (GATT)، وما صاحب ذلك من إصلاحات قانونية ومؤسسية واقتصادية، كان الهدف من ورائها ضمان اندماج نشيط للنسيج الاقتصادي في السوق العالمية.

إن هذه التحولات فرضت على المغرب خلال العقدين الأخيرين القيام بمجموعة من المُناظرات والندوات كما تم خلق نقاش عمومي من أجل بحث السبيل إلى هذا الاندماج من جهة، والكفيل بالنهوض بسياسة التشغيل في المغرب، ولعل أول الأعمال المُنجزة في هذا المجال تكمن في تلك التي قام بها المجلس الوطني للشباب والمُستقبل حيث مكّنت، بالإضافة إلى التجارب التي راكمها المجلس، من الوصول إلى نتيجة هامة، فرضت نفسها تدريجيا، تتمثل في أن آفاق التشغيل في المغرب تكمن في المُقاوله.

كما أن كل هذه الحواجز التي تحول دون التشغيل، والمرتبطة بصورة حميمية بحركية الاقتصاد المغربي، والناجمة عن عدم المرونة في تدبير النفقات العمومية، تجعل من إنشاء المقاولات من طرف الشباب أحسن وسيلة للإدماج، وما يؤكد ذلك هو أن هذه الطريقة المتمثلة في التشغيل الذاتي قد آتت أكلها وأعطت نتائج جيدة في تجارب أخرى لكونها استطاعت أن تُشغّل كثيرا من الأيدي العاملة، وتُبدّي مقاومة فعالة أمام التقلبات الظرفية.

ويُشكل خلق المُقاوله حسب ما جاء في حصيلة أشغال المجلس، جوهر إشكالية التشغيل في المغرب سواء من خلال تحسين مُحيطها العام (الدورة الأولى) أو من خلال تنمية التجهيزات الأساسية في الوسط القروي (الدورة الثانية) أو بواسطة تلاؤم أفضل بين النظام التربوي أو النظام الإنتاجي (الدورة الثالثة) أو من خلال الشباب والمُقاوله: رهانات جديدة (الدورة الرابعة) الذي دشّن تفكيراً جماعيا حول التشغيل باعتباره نتيجة منطقية لسياسة اقتصادية ترمي إلى إعادة تنظيم الوحدات المُكوّنة للنظام الإنتاجي، وتهدف في الوقت نفسه إلى إحداث تفاعل لفائدة إنشاء المُقاوله من جهة، وتحاول من جهة أخرى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة أبرزها: هل يُشكل اندماج الشباب عاملا لتنافسية المُقاوله؟ وهل يُمكن اعتبار إنشاء المُقاوله عاملا للاندماج الذاتي للشباب؟ ذلك أن إشكالية إنعاش تشغيل الشباب لا ينفصل عن إنعاش المُقاوله¹⁴.

ونظرا لما تعرفه الوضعية المالية للمقاوله من ضعف، ولما يعانيه الرأسمال البشري من سوء تامين، فقد حان الوقت -حسب تقرير المجلس الوطني للشباب والمُستقبل في أواخر التسعينيات- لسن برنامج حقيقي للتحديث قادر على التأثير في مختلف مظاهر السلوك وتغيير الذهنيات، كما يلزم بعد ذلك تحديد ما يمكن للمقاوله أن توفره من استثمارات وكفاءات تقنية وتنظيم للثروات البشرية وتنميين لها، فحياة المقاوله تتوقف أكثر فأكثر على النوعية وعلى الإنتاجية ومواكبة

¹³ - نور الدين، أفاية وإدريس، الكراوي، "النخبة الاقتصادية المغربية، دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين"، منشورات جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، مطبعة البيضاوي، الطبعة الأولى: 2011، ص.

⁶⁹.

¹⁴ - المجلس الوطني للشباب والمُستقبل، مرجع سابق، ص. 15.

التغيرات التي تعرفها التكنولوجيات الموظفة في الإنتاج وتنظيم العمل، وبالتالي فالمقولة المغربية عليها أن تقهر تحدي التجديد بالمعنى الواسع للكلمة.

لقد أكدت التجربة التي اكتسبها المجلس الوطني للشباب والمستقبل في الميدان، أنه ليس في استطاعة الديناميكية الاقتصادية لنظام الإنتاج الخاص القائم، ولا تلك التي يمنحها الاستثمار العمومي أن يحققا وحدهما فرصا للشغل بالنسبة لمجموع الشباب الذي يلج كل سنة سوق العمل.

وما يؤكد ذلك أن المقاولات الكبرى التي تسند لها الطلبات العمومية وأسواق التصدير التقليدية، تعرف كذلك صعوبات تفرص إعادة الهيكلة بغية تحقيق إنتاجية أفضل، وغالبا ما يكون ذلك على حساب التشغيل.

لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية هذه المقاولات في النهوض بالتشغيل ومحاربة أزمة البطالة واستغلال الموارد المحلية، حتى تؤدي دورها التنموي وذلك اعتبارا لخصائصها ومزاياها التي تؤهلها على الانتشار والتوطن في مختلف أقاليم الدولة مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو متوازن وإلى إزالة الفوارق بين مختلف الجهات الشيء الذي من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية¹⁵، ويخفف من عبء التشغيل على مستوى المركز.

وإذا كانت مسألة خلق وإنشاء المقاولات بالمغرب أضحت من بين الحلول الناجعة للتنمية المحلية ولمعالجة إشكالية التشغيل التي كانت ولا تزال من أبرز القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تترك مضع جل الحكومات المغربية المتعاقبة، وتجعلها تنصدر أولى أولويات السياسات العمومية، على صعيد مختلف مكونات المنظومة الدولية مهما كانت طبيعة نماذجها التنموية ومستوى تطور مجتمعاتها، فإن هذا المعطى له ثلاثة أسباب رئيسية حسب الأستاذ "إدريس الكراوي":

يتمثل أول هذه الأسباب في كون مشكل التشغيل وتفاقم أزمة البطالة يخلان أكثر من أي مؤشرات اقتصادية أخرى بالتوازنات الاجتماعية والسياسية الوطنية، خاصة إذا شملت هذه الظاهرة النخبة الحاصلة على مستويات متوسطة وعليا من التكوين والأهلية المهنية، وكذلك في ما تفرزه هذه الأزمة من مخلفات في مجال دعم الهجرة الداخلية والدولية.

ويتمثل السبب الثاني في الدور الذي تلعبه البطالة في توسيع رقعة التهميش الاجتماعي، وما يترتب عنه من آثار على الاستقرار السياسي والهدنة الاجتماعية الضروريين من جهة لضمان إطار مشجع للاستثمار الخاص الوطني والدولي، ومن جهة أخرى لضمان إعادة النظام الاجتماعي.

أما السبب الثالث فيكون في كون استمرار أزمة البطالة لها مخلفات على صعيد الوعي الجماعي والمناخ النفسي العام وتأثيرهما ينعكس بالطبع على سلوك الأفراد والجماعات من منظور الحد من تطلعات وآمال ومعنويات مختلف الفئات المكونة للمجتمع المدني¹⁶.

إن هذه الإشكاليات تُطرح بحدّة داخل دول الجنوب لأسباب ديمغرافية واقتصادية ومالية وسياسية تجعل من الإطار الذي تترعرع فيه يتميز بالخصوصيات التالية:

أولها صعوبة التحقيق المتوازي للتنمية الاقتصادية والاستخدام التام للموارد البشرية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع وثيرة عدد السكان النشيطين بنسبة تفوق بكثير وثيرة خلق فرص الشغل من طرف مختلف الفروع المنتجة للاقتصادات الوطنية،

¹⁵ - عمار، علوني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة "العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف بالجزائر، العدد 10، 2010، ص. 171.

¹⁶ - إدريس، الكراوي، مرجع سابق، ص. 9.

مع ارتفاع مهول في أعداد الخريجين وحاملي الشواهد العليا في مختلف التخصصات، وعدم ملائمة التكوينات لسوق الشغل ومتطلباته.

ثاني هذه الخصوصيات تكمن في تعقد إشكالية تمويل التنمية وخاصة دعم الاستثمار المنتج وهذا من جراء مناخ يتميز بثقل المديونية، الشيء الذي يحول دون تحقيق برامج إرادية ذات آثار جذب هامة في مجال الشغل.

أما الخصوصية الثالثة، فتتمثل في تفكك نسبي لميكانيزمات التضامن الاجتماعي الذي يحول دون التخفيف من مخلفات البطالة، وهذا في ظل أنظمة اقتصادية لا تتوفر على سياسات وطنية ومحلية للتدبير الاجتماعي للعطالة. مع العلم أن أزمة البطالة أصبحت ظاهرة دائمة من الناحية الزمنية وهامة من الناحية الكمية¹⁷.

من خلال مختلف هذه المعطيات، وكما بينت مختلف الأبحاث والدراسات، تتضح بجلاء الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المقاولات الصغرى والمتوسطة التي أثبتت قدرتها كذلك على الصمود في فترة الأزمات والمثال على ذلك صمودها أمام الأزمة العالمية لسنة 2008، كما أثبت أيضا الواقع أنها المحرك الرئيسي في التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، فايطاليا وايرلندا تُعرفان اليوم ببلدان المقاولات الصغرى والمتوسطة، أما بلدان شرق آسيا فقد اعتلت مراتب جد متقدمة في الاقتصاد العالمي بدعمها وتنميتها لهذا القطاع¹⁸.

وبفعل الاهتمام الكبير بعالم المقاولات من قبل دول العالم بنهجها سياسات عمومية تجعل منها أولى هذه الاهتمامات، فإنه على غرار ذلك أصبحت المقاولات محط اهتمام كذلك من قبل مختلف العلوم ومن بينها السوسيولوجيا وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالدور الذي تلعبه في إحداث تغيير اجتماعي على مستوى مختلف مكونات المجتمع أفرادا كانوا أو مؤسسات، حيث أصبح من بين الرهانات إنكفاء الحس المقاولاتي وتقوية الثقافة المقاولاتية من أجل تنمية محلية ووطنية قوامها مواكبة تحولات العصر وتطوراته في زمن العولمة التي أضحت فيه العالم اليوم كقرية صغيرة وما اكبتها كذلك من تحديات متعددة.

إن هذا الاهتمام يجعل من المقاولات الأداة الناجعة والفعالة لحل الأزمات التي تتخبط فيها المجتمعات ومن بينها المجتمع المغربي الذي أصبح اليوم مطالبا أكثر من أي وقت مضى بالانخراط في إصلاحات تخص المقاولات والمقاولين وذلك بخلق حوار وطني بين مختلف الفاعلين وعقد ندوات من قبل المهتمين من أجل إيجاد السبيل الكفيل بتقديم الدعم المادي والمعنوي لمختلف شرائح المجتمع المغربي لتحفيزه على الولوج إلى عالم المقاولات والنفوذ إلى عالم الأعمال.

وإذا كان المغرب قد أوجد الإطار القانوني لمواجهة هذا التحدي وهو "ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة"¹⁹، فإنه عمل بالمقابل على إطلاق البرنامج الوطني لإحداث المقاولات الذي بدأ ببرنامج "المقاولين الشباب" ثم برامج "التشغيل الذاتي" و"المقاولات الشابة" وكذا "برنامج مقاولتي" وأخيرا "المقاول الذاتي". وبالموازاة مع هذه البرامج كذلك، فقد تم إحداث مؤسسات تدعم مشاريع لخلق المقاولات وإنشائها مثل: "شباك مقاولتي" و"شباك البنك الشعبي" بتنسيق مع "المركز الجهوي للاستثمار"، بمشاركة الجامعة والمؤسسات البنكية، وكذا مؤسسات المجتمع المدني، والذي يهدف إلى دعم التشغيل الذاتي عبر الولوج إلى عالم المقاولات من خلال تبسيط مختلف المساطر والإجراءات وتقديم القروض وكذا توعية الشاب المقاول بالدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني وذلك بعقد ندوات ومؤتمرات ودورات تكوينية مستمرة في كيفية التسيير والإنتاج والتسويق والمنافسة وغيرها.

¹⁷ - نفس المرجع، ص. 10.

¹⁸ - عمار، علوني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مرجع سابق، ص. 172.

¹⁹ - ظهير شريف رقم 1.02.188 صادر في 12 جمادى الأولى 1423 (23 يوليوز 2003) بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بـ: "ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة"، الجريدة الرسمية رقم 5031 بتاريخ 19 أغسطس 2002.

ذلك أن المقاول "Entrepreneur" يُعتبر قطب الرّحى الذي يدور حوله كل ما يتعلق بالمقولة باعتباره المؤسس والمنظم والمسير والمبتكر والمحافظ على استمراريتها، فهو كما يقول "جوزيف شومبيتر" السبب التغييري الباطني في النظام الرأسمالي، "إنه المحور الذي يدور حوله كل شيء"، ويضيف بأن الذي يدفع المقاول، ليس المال، وإنما الابتهاج بالخلق والحلم بخلق إمبراطورية، والنتيجة عنده أن المقاول هو بطل العملية الرأسمالية ومبدع تطوراتها المتغيرة، وليس المؤسسات الاجتماعية من أي نوع²⁰. إضافة إلى أنه هو الذي خلق الاقتصاد الحديث في الغرب²¹.

ثالثاً: الشباب المغربي وبرامج التشغيل الذاتي: الاقتناع والانخراط:

من أجل مقارنة الموضوع على المستوى الميداني ومحاولة معرفة تصورات الشباب حول برامج التشغيل الذاتي ومدى اقتناعهم وتشبعهم بفكرة خلق وإنشاء مقولة، قمنا ببحث ميداني²² شمل عينة تتكون من خريجي الجامعات والمعاهد العليا بمدينة فاس حيث بلغ عددهم مائة خريج منهم من ينتمي لمجموعات من المعطلين التي تحتج بمدينة الرباط وبمدن أخرى مطالبة بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، ومن خلال المعلومات الشخصية للمستجوبين فإنه تم تسجيل عدد الذكور بنسبة 57% وعدد الإناث في 43%، يقل سنّهم عن 25 سنة ويزيد عن 45 سنة.

أما تخصصات المستجوبين فقد تجاوز عددها العشرة، وإذا كانت نسبة 17% يتقاسمها كل من تخصص علم الاجتماع ومجموعة من التخصصات الأخرى²³، فإن علم الاقتصاد يُمثل 15% يليه تخصص التاريخ والجغرافيا بنسبة 12% ثم القانون والآداب العربي بنسبة 10% فالدراسات الإسلامية 9% والعلوم 7%، وأخيراً تخصص الإعلاميات بنسبة 3%. وقد سجلنا بأن هناك من المستجوبين من حصل بالإضافة إلى الإجازة على إجازة مهنية أو على شهادة أخرى وعددهم إحدى عشر مستجوباً، ولعل هذا الاختلاف والتنوع في التخصصات والتكوينات من شأنه أن يُساعدنا على التعرف على المواقف والآراء بالنسبة للمستجوبين حول التفكير في إنشاء المقاولات ومدى الإقبال عليها من جهة، ومن جهة أخرى معرفة مدى اتفاقهم أو اختلافهم حول البرامج المُقدمة في هذا المجال تبعاً لاختلاف تخصصاتهم.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن الحصول على مُختلف هذه الشواهد من قبل الخريجين قد تم على مدى عقدين من الزمن أي ما بين سنتي 1993 و2013، وهذا المعطى إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن من بين هؤلاء من عايش مرحلة التطور التي عرفتها المقولة المغربية والتي من أهم مميزاتها التشجيع على المبادرة الحرة، وإيجاد إطار مؤسسي وقانوني وكذا برامج من طرف الدولة تُحفّز الشباب وخاصة حاملي الشواهد العليا على الولوج إلى عالم المقولة والأعمال انطلاقاً من جيل المُقاولين الشباب والمقاولات الشابة أو غيرها من البرامج.

ولإبراز آراء ومواقف هؤلاء الشباب من برامج التشغيل الذاتي تم طرح مجموعة من الأسئلة على أفراد العينة عبر أداة الاستمارة فجاءت الأجوبة على الشكل التالي:

أ - المعرفة المسبقة بسوق الشغل والإلمام بخصائصه:

²⁰ - جوزيف، أ. شومبيتر، "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة: الحاج إسماعيل، حيدر، المنظمة العربية للترجمة، بناية "بيت النهضة" شارع البصرة، الحمراء، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: آذار (مارس) 2011، ص: 16.

²¹ - نور الدين أفاية، وإدريس، الكراوي، مرجع سابق، هامش ص. 68.

²² - عادل، العماروي، "المقولة والتغير الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية حول إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، فاس نموذجاً"، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، إشراف د. لحبيب امعمرى، 2015-2016، ص. 244.

²³ - وهي: تقني وتقني متخصص، تقني تسيير المقاولات، تقني الأشغال الكبرى، تقني محاسب، تقني تنمية المعلومات، وتقني متخصص في الأشغال الكبرى، بالإضافة إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

يُعرّف سوق الشغل بكونه مجالا لعرض العمل وطلبه، ويُطلق أيضا على مجموعة من الوكالات التي تكون حلقة وصل بين من يعرضون وظائف معينة وبين طالبي هذه الوظائف تمهيدا للتعاقد معهم كوكالة الوطنية للتشغيل، ويتكون هذا السوق من جانبين:

العرض: ويقصد به عدد الأيدي العاملة (أو القوى العاملة) المتمثلة بالجهد المعروض فعلاً أو المستعدة للعمل من الشريحة السكانية النشيطة اقتصاديا خلال فترة زمنية معينة:

الطلب: ويقصد به الطلب على العمل، والذي يمثل الجانب الآخر من السوق، وهو الجهود البشرية المطلوبة كما ونوعا من قبل أصحاب العمل من المؤسسات العامة والخاصة مقابل مزايا معينة²⁴.

لقد كان الهدف وراء بسط هذا السؤال على أفراد العينة المدروسة هو محاولة معرفة مدى إلمام الخريجين بطلبات العمل المتوفرة بعد تخرجهم من الجامعة وكذا معرفة المجالات والقطاعات التي تأخذ أكبر نسبة من الأيدي العاملة وتوفر العرض أكثر من غيرها، فكانت نسبة الإجابات عليه، وقد تجاوزت النصف لدى المستجوبين، قد صرحت بأن لديها معرفة بسوق العمل، وتتمثل هذه النسبة في 56,14 % من الذكور مقابل 55,81 % من الإناث، أما الذين صرّحوا بأن ليست لديهم معرفة به فتصل نسبتهم إلى 31,57 % من الذكور مقابل 41,86 % من الإناث، في حين امتنع 7,01 % من الذكور و2,32 % من الإناث عن الإجابة، بينما 5,26 % من الذكور لديهم أجوبة أخرى تتمثل في كون هذه المعرفة تبقى نسبية، وأن سوق الشغل هو غامض لديهم، لأنه لا يعتمد لا على الكفاءة ولا على التجربة، وأنه سوق يخضع للزبونية والمحسوبية على حساب الكفاءة، ولا يعترف بتاتا بالتكوينات ويبقى بعيدا عنها كل البعد عن تطلعاتهم، بالإضافة إلى أن الشواهد المحصل عليها من الجامعة تبقى غير مطلوبة.

الجدول رقم 1: الإلمام بسوق الشغل.

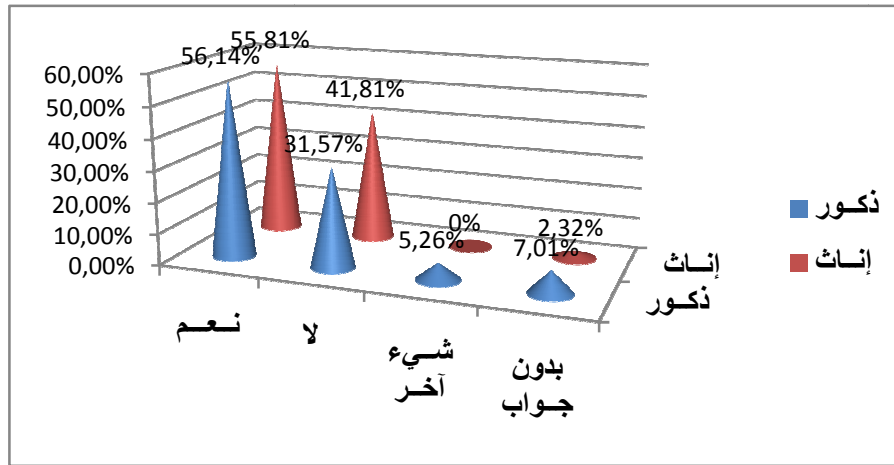
الجنس الأجوبة	ذكور		إناث	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	32	56,14 %	24	55,81 %
لا	18	31,57 %	18	41,86 %
شيء آخر	03	5,26 %	00	00 %
بدون جواب	04	7,01 %	01	2,32 %
المجموع	57	100 %	43	100 %

ولتوضيح هذه المسألة أكثر نبرز معطيات هذا الجدول من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 1: الإلمام بسوق الشغل.

²⁴ - موقع إلكتروني:

<http://www.tanmia.ae/Arabic/ResearchandLaborMarket/Pages/Labormarketconcepts.aspx>



أما فيما يتعلق باستقسانا حول ماهية هذه المعرفة، فقد جاءت الإجابات مختلفة ومتباينة، حيث يرى بعض المستجوبين بأن التشغيل بالمغرب يتوزع على القطاعين العام والخاص والمبادرات الذاتية والفردية أو المشاريع الخاصة، وأن من مميزاته الأساسية انعدام فرص الشغل وتقشي البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا، الذين يعانون من صعوبة إيجاد فرصة عمل والاندماج في سوق الشغل بفعل كثرة الطلب وقلة الفرص المتاحة، هذا في الوقت الذي تعرف فيه نسبة البطالة ارتفاعا متزايدا سنة بعد أخرى ويعرف أزمة حادة نظرا لتراجع نسبة التوظيف العمومي في السنوات الأخيرة والتركيز في السياسات العمومية للدولة على توجيه هذه الفئات نحو القطاع الخاص، وما ينتج عن ذلك من عدم ملائمة التكوينات الجامعية مع متطلبات سوق الشغل مما ينعكس على تدني الأجور وضعف الدخل لدى العامل، وبالتالي فهو لا يفي بتطلعات الفئات العاطلة عن العمل ويعرف اختلالات عميقة بين العرض والطلب الشيء الذي يؤدي إلى انعدام التوازن بينهما.

ب - التفكير في التشغيل الذاتي عبر إنشاء المقولة:

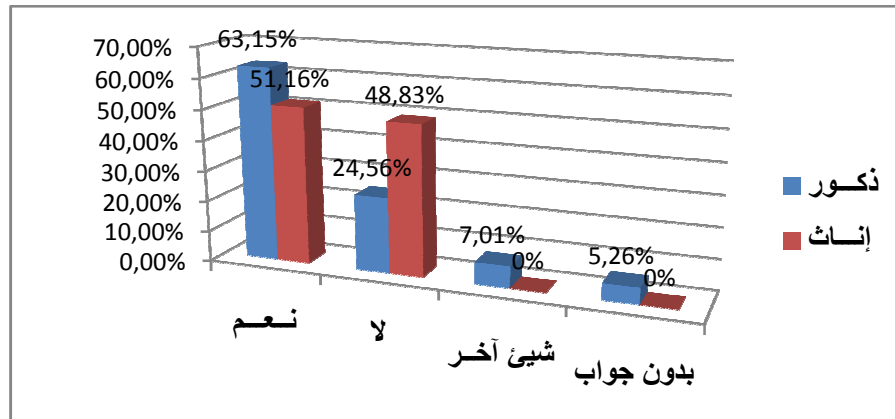
يشكل هذا السؤال محور هذه الدراسة، ذلك أنه بفعل تراجع مسألة التوظيف العمومي وأمام تزايد أعداد الخريجين حاملي الشواهد العليا سنة بعد أخرى، أصبحت الدولة والحكومات المتعاقبة منذ أواخر التسعينيات تبحث عن منافذ بديلة لإيجاد فرص العمل لهاته الفئات، وقد تم خلق نقاش عمومي وعقد ندوات ومناظرات حول هذه المسألة، ولعل من أبرز الخلاصات التي تم الخروج بها تبين بأن أهم هذه المنافذ تكمن في: الإدماج عن طريق خلق مقولة حيث عملت الدولة المغربية بمختلف مكوناتها على إيجاد الإطار القانوني والمؤسسي مع إيجاد برامج كفيلة بالتحفيز على ذلك. لكن هل تفكر الفئات المستهدفة فيولوج إلى عالم المقولة؟ وهل هذه البرامج ترقى إلى مستوى تطلعاتها؟.

إن الإجابة على الشق الأول من هذا السؤال يجسدها الجدول أسفله الذي يتضح من خلال استقراء معطياته بأن نسبة الذين أجابوا بالإيجاب وصلت إلى 63,15 % من الذكور و51,16 % من الإناث بينما نسبة الذين أجابوا سلبا تبقى ضعيفة بالمقارنة مع سابقتها وهي 24,56 % من الذكور مقابل 48,83 % من الإناث، في حين امتنع بعض الذكور عن الإجابة وصلت نسبتهم إلى 5,26 %، وأما الذين لديهم أجوبة أخرى فإن النسبة هي 7,01 %، وترتبط إجاباتهم بتوفير الدعم المادي والمعنوي بالإضافة إلى المواكبة الفعلية من قبل الخبراء في مجال المقولة كي لا تُكَلَّل تجاربهم بالفشل وينعكس ذلك عليهم وعلى أسرهم ماديا ومعنويا، خصوصا وأن "وضع المقولة المغربية لا يبعث على الارتياح بسبب القروض البنكية المثقلة بفوائد مبالغ فيها، بالإضافة إلى الضرائب المباشرة والغير مباشرة"، كما يقول أحد المستجوبين.

ويبين الجدول التالي جردا لعدد الإجابات الممثلة في الاستثمارات ونسبها المئوية، بينما يُمثل المبيان بعده جُل معطيات هذا الجدول.

الجدول رقم 2: التفكير في إنشاء مقالة.

الجنس	ذكور		إناث	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	36	63,15%	22	51,16%
لا	14	24,56%	21	48,83%
شيء آخر	4	7,01%	00	00%
بدون جواب	3	5,26%	00	00%
المجموع	57 (57%)	100%	43 (43%)	100%

الرسم البياني رقم 2: التفكير في خلق مقالة.

أما عن الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذا التفكير في إنشاء المقالة، فيمكن إجمالها حسب ما صرّح به المبحوثون في تنمية القدرات الذاتية والرفقي بالمستوى الاقتصادي وتحقيق الاستقلال المادي والمعنوي عن الأسرة والمساهمة في خلق فرص الشغل الذي لم تعد الدولة توفره نظراً لقلّة التوظيفات العمومية أو انعدامها في بعض التخصصات، أو حتى إن توقّرت فإن مداخلها تبقى غير كافية حسب البعض منهم، بينما يرى آخرون بأن الدافع هو الرغبة في العمل الذاتي والحر، ومحاولة تطوير حرفة أو مهنة الوالدين، والمساهمة عموماً في التقدم والتنمية الاقتصادية وخلق فرص للشغل لهم ولأقربائهم والطموح إلى تحقيق الذات بفعل امتلاك الجس المقاولاتي مع الرغبة في الاستثمار وكذا تحسين الوضعية الاجتماعية، وذلك كلّ لن يتم إلا من خلال بلورة الأفكار والمشاريع على أرض الواقع وإخراجها إلى حيز الوجود.

ج - التخوفات من الدخول إلى عالم المقالة:

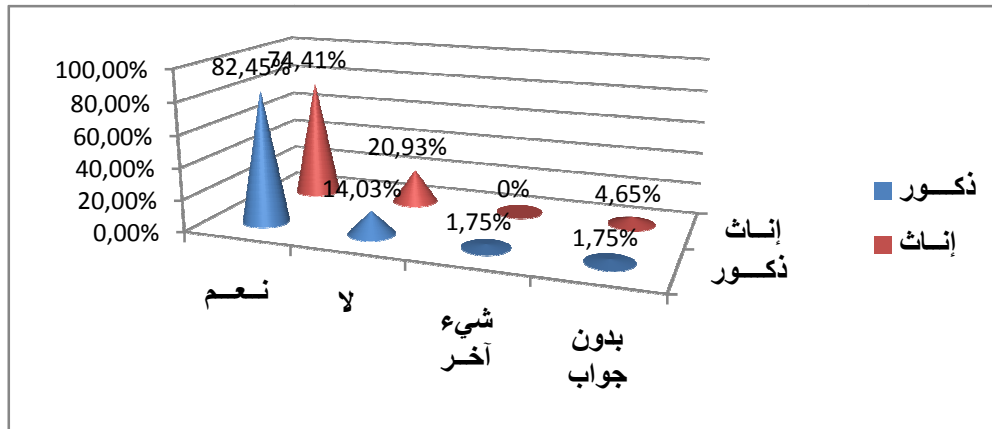
لقد تم طرح سؤال على أفراد العينة المدروسة في محاولة لمعرفة بعض التخوفات التي يُبديها المُستهدفون ببرامج الدولة حول إنشاء المقالة والتي قد تعترض طريقهم وتحول دون المُضي قُدماً في هذا السبيل، وهكذا نجد أنهم أجمعوا منذ البداية بأن هناك فعلاً تخوفات حيث صرّح 82,45% من الذكور و74,41% من الإناث بأن لديهم تخوفات، بينما يرى آخرون بأنه ليست هناك تخوفات وقد بلغت نسبتهُم 14,03% من للذكور مقابل 20,93% من الإناث، في حين نجد أن 1,75% من الذكور و4,65% من الإناث لم يُبدوا أي جواب بينما 1,75% من الذكور لديهم جواب آخر يتمثل في التردد وعدم وضوح الرؤية حول هذه البرامج مع عدم الحسم في اتخاذ القرار بسبب غموض الآفاق، أو لعدم ضمان نجاح المقالة وفشل المشروع أو عدم التوفر على السيولة النقدية والحصول على التمويل أو "الخسارة في الربح والرأس المال بفعل المنافسة

الشرسة وغير المشروعة وبالتالي فشل المقالعة". والجدول رقم 17 يُوضح جُل هذه المُعطيات كما سنوضحها أكثر في الرسم البياني بعده.

الجدول رقم 3: تخوفات المُستجوبين من الوُلوغ إلى عالم المقالعة.

الجنس	ذكور		إناث	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	47	% 82,45	32	% 74,41
لا	08	% 14,03	09	% 20,93
شيء آخر	1	% 1,75	00	% 00
بدون جواب	01	% 1,75	02	% 4,65
المجموع	56 (%56)	% 100	43 (%43)	% 100

الرسم البياني رقم 3: تخوفات المُستجوبين من الوُلوغ إلى عالم المقالعة.



ولمعرفة مُختلف هذه التخوفات قُمنّا باستفسار أفراد العينة حولها فجاءت إجاباتهم متنوّعة ومُتعدّدة تتمحور بشكل أساسي حول الفشل الذريع أو الإفلاس الذي قد تتعرض له هذه التجربة، خُصوصاً أن التمويلات تكون في الغالب عبارة عن قُروض بنكية بفوائد مُرتفعة جداً، زيادة على كثرة الضرائب وما قد يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة قد تنعكس سلباً على المُحيط الأسري كذلك، بالإضافة إلى عدم القدرة على منافسة المقاولات الكبرى التي تحتكر السوق وتتحكم في مختلف تحولاته، وعدم تكافؤ الفرص بين المقاولات في الحصول على الدعم للدخول إلى الصفقات العمومية خاصة وغياب الشفافية في ذلك، مع غياب التشجيع والتحفيز من طرف المؤسسات الوصية وغياب ثقافة المقالعة لدى المجتمع بصفة عامة، أضف إلى ذلك أن غالبية القطاعات في المغرب تبقى غير مهيكلة، كما أن تعقيدات المساطر والبيروقراطية الإدارية تُساهم في إضاعة الوقت والمال مع انعدام التكوين وقلة الخبرة وضعف التجربة وانعدام الكفاءة في ميدان التشغيل، كلها عوامل تُساهم في عدم القدرة على التسيير والتدبير والضبط وتوقع مختلف الاحتمالات مما قد يُعرّض الشاب المُقاول إلى الاختلاط بأشخاص استغلاليين، هذا مع العلم أن المواقبة الفعلية غير مضمونة أو مُندمة تماماً.

د - دور التجربة في التخفيف من التخوفات:

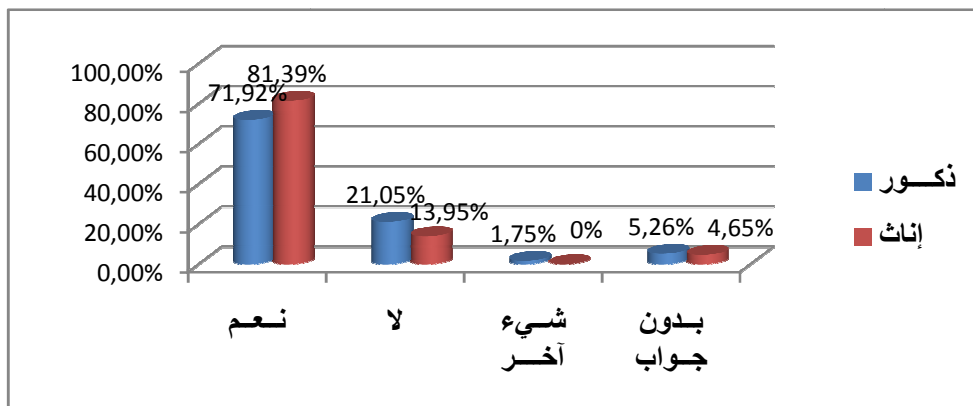
تلعب التجربة دورا فعالا وأهمية بالغة في التحفيز والتشجيع على إنشاء المقولة، وقد صرح بذلك مجموعة من المستجوبين بالقول بأنها تعمل على "اكتساب مجموعة من المعارف والخبرات وتُثمي طريقة المعاملة والتواصل في محيط المقولة، كما تُساعد كذلك على ربط علاقات ناجحة مع فاعلين آخرين في المجال المقاولاتي، وبواسطتها يتمكن المتكون من أخذ نظرة عامة عن بعض المشاكل والصعوبات التي قد تُساعد التجربة على تجاوزها، وعن طريقها كذلك يتعلم كيفية الاحتكاك بالعمل وعدم السقوط في الأخطاء"، هذا بالإضافة إلى أهميتها في التخفيف من التخوفات التي تُلازم الشاب المُقبل على خوض غمار الدخول في عالم المقولة والأعمال، لذلك نلاحظ من خلال مُعطيات الجدول أسفله بأن أغلب المُستجوبين خصوصا الإناث منهم قد أجمعوا على ذلك، فقد ارتأت 81,39 % منهن و71,92 % من الذكور أن التجربة تُقلص بدون شك من بعض التخوفات التي تُخالج كل من سيقبل على إنشاء مقاولته، بينما يرى 21,05 % من الذكور و13,95 % من الإناث عكس ذلك، هذا في الوقت الذي امتنع 5,26 % من الذكور و4,65 % من الإناث عن الإجابة عن هذا السؤال، في حين نجد أن 1,75 % لديه جوابا آخر يتمثل في أنه لا يمكن التخلص من هذه المخاوف رغم التوفر على التجربة كما أنه من المُمكن الاستفادة من تجارب الآخرين.

الجدول رقم 4: دور التجربة في التقليل من التخوفات.

الجنس	ذكور		إناث	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	41	71,92 %	35	81,39 %
لا	12	21,05 %	06	13,95 %
شيء آخر	1	1,75 %	00	00 %
بدون جواب	03	5,26 %	02	4,65 %
المجموع	57 (57%)	100 %	43 (43%)	100 %

ولتوضيح هذه المعطيات أكثر نورد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 4: دوره التجربة في التقليل من تخوفات الولوج الى عالم المقولة.



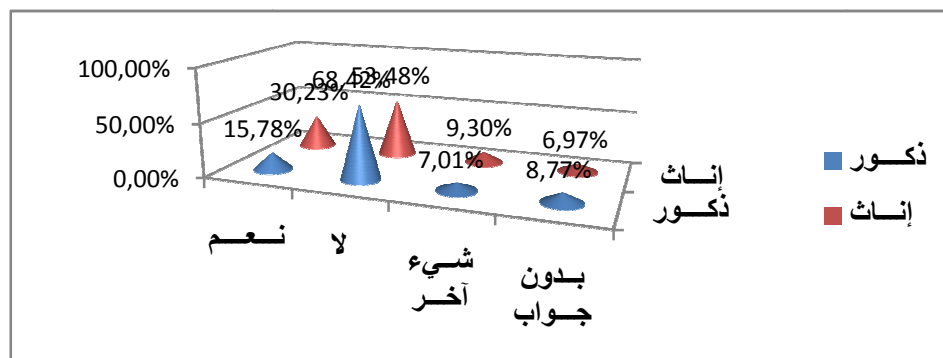
ومن أبرز التبريرات التي اعتمد عليها مُختلف المُستجوبين أن التجربة تمنح فكرة مسيقة عن المقولة وتعطي الانطباع على المراحل التي يقطعها المنتج كما تُساعد على ربح الوقت من خلال السيطرة على التخوفات ومعرفة أساليب تفاديها، كما تمنح القوة لمواجهة الصعاب وضمان الاستمرارية، وتكسب الثقة في النفس وتُحفز على اتخاذ المبادرة والإلمام بأغلب جوانب المقولة، ذلك أن التجربة تُعتبر فرصة لاكتساب الخبرات والتعود على المخاطر والدخول إلى عالم المنافسة والسوق مع اكتساب مهارات في التسيير وتدبير المخاطر بفعل الاحتكاك مع الآخرين ذووا التجربة والخبرة العالية.

ه - حافزية برامج إنشاء المقاولات للمستهدفين بها:

لقد قُمنّا ببسط سؤال بخصوص البرامج المُقدمة في مجال خلق المقاولات على مُجتمع البحث من أجل معرفة آرائهم حولها: فإذا كان 15,78 % من الذكور و 30,23 % من الإناث تُقر بحافزيتها فإن 68,42 % من الذكور و 53,48 % من الإناث تُجزم بأنها ليست محفزة بتاتا، بينما من الذكور 8,77 % و 6,97 % من الإناث لم تُدل بأي جواب، كما أن 7,01 % من الذكور و 9,30 % من الإناث لهم أجوبة أخرى تتلخص في كون دعم الدولة لا زال ناقصا من حيث التأطير والتكوين والمصاحبة وعدم التعريف بها لدى الشباب المغربي، كما أن التخطيط لهذه البرامج لا يأخذ بعين الاعتبار عُنصري الاستمرارية والاستدامة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي والرسم البياني الوارد بعده.

الجدول رقم 5: حافزية البرامج المقدمة من طرف الدولة.

الجنس / الأجابة	ذكور		إناث	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	09	15,78 %	13	30,23 %
لا	39	68,42 %	23	53,48 %
شيء آخر	04	7,01 %	04	9,30 %
بدون جواب	05	8,77 %	03	6,97 %
المجموع	57 (57%)	100 %	43 (43%)	100 %

الرسم البياني رقم 5: حافزية البرامج المقدمة من طرف الدولة.

إن إجماع المُستجوبين على عدم حافزية برامج الدولة المُقدمة لإنشاء المقاولات ينطلق في نظرهم من الواقع المعيش، ذلك أنه بالإضافة إلى أنها لا تُقدم دعما ماديا كافيا ولا تكوينا في المستوى المطلوب ولا تستجيب لطموحات حاملي الشواهد، فإن البعض منهم يرى بأن أغلب المستفيدين منها هم مُتابعون أمام المحاكم بفعل عدم آدائهم لأقساط الديون المترتبة

على عاتقهم للأبنك لأن أغلب المشاريع باءت بالفشل نظرا لعدم مواكبتها من طرف المسؤولين عنها، بينما البعض الآخر علّل رأيه بأنها محفزة من الناحية المادية رغم أنها لا تمول جميع أنواع المقاولات، في حين برر آخرون موقفهم بأنهم لا يعرف أصلا هذه البرامج أو أي شيء عنها بسبب عدم اهتمامهم بإنشاء المقولة.

و - الصعوبات والعراقيل التي تعترض المقاولين الشباب:

إن الإقبال على إنشاء المقولة ليس بالأمر اليسير خصوصا أمام فئات من الشباب المتخرج من الجامعات المغربية الذين أجمعوا على أن البداية في أي مشروع تكون صعبة للغاية، وفي محاولة لجرد مجمل الصعوبات والعراقيل التي تقف حاجزا أمام كل من يفكر في خوض غمار المقولة، فإننا ارتأينا أن نُلخصها في ثلاث عراقيل أساسية: مادية، إدارية وأخرى موضوعية:

1- الصعوبات المادية: تتمثل في صعوبات مالية بالدرجة الأولى وتتعلق بضُعب التمويل ونقص في السيولة النقدية وغياب الدعم المادي أو الرأسمال، مما يؤدي إلى البحث عنه بشتى الطرق والوسائل سواء عن طريق الأسرة وأفراد العائلة أو اللجوء إلى القروض عند التوفر على الضمانات التي تنعدم في غالب الأحيان، وحتى إن توفرت تُطرح صعوبة أخرى تتمثل في ارتفاع نسبة الفوائد، ومطالبة الأبنك بأداء الأقساط الشهرية والمستحقات قبل البداية الفعلية في الاشتغال بالإضافة إلى الصعوبات الضريبية المترتبة على عاتق المُقولة سواء المُباشرة أو الغير مُباشرة.

2- الصعوبات الإدارية: تتمثل في صعوبة المساطر والإجراءات والعراقيل الناتجة عن كثرة الوثائق الإدارية مع تعدّد المُخاطبين المؤسساتيين، الشيء الذي يُعتبر مضيقا للوقت واستنزافا للمصاريف من أجل الوصول إلى النتائج الملموسة إضافة إلى غياب الشفافية واستمرار تقشي المحسوبية والزبونية في الإدارة المغربية، وهذه النتيجة توصلت إليها كذلك الأستاذة عائشة بلعربي في بحث أنجزته، حيث تقول: "هناك مشكل آخر يعاني منه المقاول رجلا كان أو امرأة، هو ثقل العمل الإداري، وتسطر النساء المقاولات في المغرب على أن العوائق الأساسية تتجلى في 37 % في العمل مع الإدارة، ثم يأتي مشكل التمويل بـ: 28 %، ثم عدم تأهيل اليد العاملة المتخصصة، وأخيرا الإكراهات المرتبطة بالوضع الاجتماعي ووضع المرأة"²⁵.

3- الصعوبات الموضوعية: يتجلى هذا النوع من الصعوبات بداية في قلة التجربة والكفاءة المهنية، وصعوبة اختيار مجال اشتغال المقولة وموقعها أو مقرّها الاجتماعي ومكان اشتغالها العملي خصوصا مع ما أصبح يطرحه العقار من مشاكل في السنين الأخيرة، ناهيك عن صعوبات فنية تقنية تتمثل في إيجاد عمال ذوي خبرات وكفاءات عالية ومؤهلة تساهم في جودة الخدمة والمنتوج وقادرة على الرفع من تنافسية المقولة ومواكبة التطورات والمستجدات، بالإضافة كذلك إلى صعوبة التسويق والترويج للمنتوج وكذا الجهل بمتطلبات السوق وكيفية التعامل مع الزبائن.

وقد تم التأكيد على هذه الصعوبات خلال المناظرة الوطنية الأولى حول موضوع: "التقائية الاستراتيجية الوطنية والبرامج القطاعية" (برامج التشغيل والحماية الاجتماعية) المنظمة من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني في فبراير 2013²⁶ لكن رغم كل هذه الصعاب والمشاكل المُعقدة، هناك من خريجي الجامعات من هو مُقتنع بفكرة إنشاء المُقولة، كيف ذلك؟.

²⁵ - عائشة، بلعربي، "أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية؟"، المنتدى العربي حول: الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، 21-23، أكتوبر، 2008، ص. 25.

²⁶ - بالنسبة لبرنامج "مقاولتي" هناك "عدة صعوبات تعترض البرامج (ضعف المبادرة المقاولاتية بين الشباب، قلة التداريب التقنية التكميلية لفائدة حاملي المشاريع، غياب المتابعة المنتظمة للمقاولين الشباب بعد إحداث المقولة، صعوبة الحصول على التمويل البنكي والعقار).

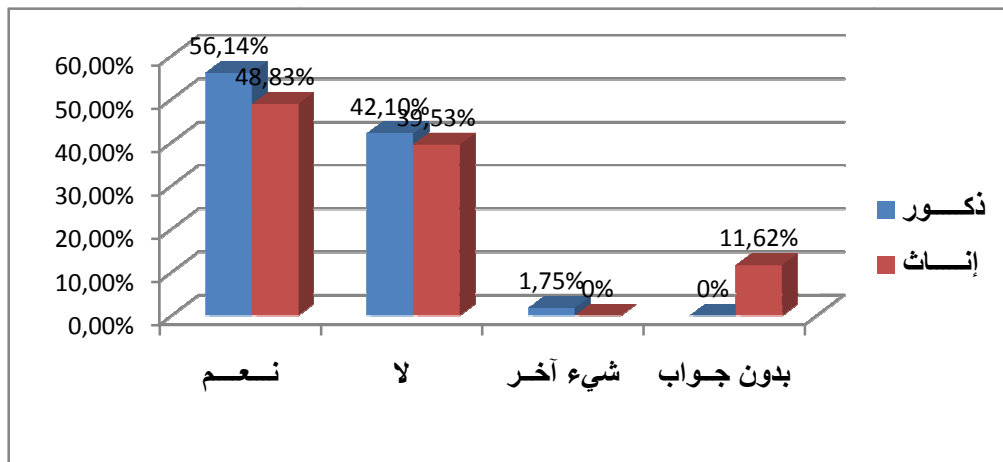
ز - مدى اقتناع خريجي الجامعات بفكرة الولوج إلى عالم المقاولات:

من خلال طرح هذا السؤال بطريقة مباشرة على أفراد مجتمع البحث لمعرفة درجة اقتناعهم بفكرة إنشاء المقاولات وبرامج التشغيل الذاتي المُستَرة في هذا المجال، فقد كانت إجاباتهم كما هي مبينة من خلال مُعطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 6: الاقتناع بفكرة إنشاء مقاولات.

الجنس التكوين	ذكور		إناث	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	32	56,14 %	21	48,83 %
لا	24	42,10 %	17	39,53 %
شيء آخر	01	1,75 %	00	00 %
بدون جواب	00	00 %	05	11,62 %
المجموع	57 (57%)	100 %	43 (43%)	100 %

يتبين من خلال مُعطيات هذا الجدول بأن نسبة الذكور وهي 56,14 % مُقتنعة تماماً بالدخول إلى عالم المقاولات رغم كل الصعاب وكذلك 48,83 % من الإناث، إلا أن 42,10 % من الذكور مقابل 39,53 % من الإناث غير مُقتنعة بتاتا بالفكرة، بينما 11,62 % من الإناث لم تُدل لنا بأي جواب، و 1,75 % من الذكور لهم أجوبة أخرى تتلخص في كونهم لم يحسموا الأمر بعد أو يرون في ممارسة التجارة أو الاحتراف في القطاع غير المُهيكل ضالتهم للتخلص من شبح البطالة.

الرسم البياني رقم 6: مدى اقتناع الخريجين بفكرة إنشاء مقاولات.

ولعل أبرز التعليقات التي أدلى بها المُستجوبون المُقتنعون بإنشاء مقاولات وفق برامج الدولة تتمثل في تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتحسينهما، والرغبة في المساهمة في تنمية مُستدامة عن طريق خلق فرص للشغل، وذلك لن يتم

إلا بالاعتماد على النفس لتحدي البطالة ومحاربتها، مع تحقيق وإثبات الذات والمساهمة في الاقتصاد الوطني والمحلي من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير البعض منهم على الثقة الكبيرة بالنفس والرغبة في الحصول على شغل ذاتي وحُر وقد استند البعض منهم على مقولة مفادها أن: "التجارة خير من الإجارة"، كما أن فكرة خلق المقاولات لديهم تبقى فكرة جيدة وحلا بديلا لتحسين الدخل والرقى بالمستوى الاجتماعي والمعيشي والاستقرار المادي والمعنوي في ظلّ وضع من أبرز سماته عدم توفير مناصب مالية من طرف الدولة في القطاع العام أو فرص الشغل الكريم في القطاع الخاص لذلك تبقى الحل الأنسب للانتشال من شبح البطالة.

كما يبقى "الدافع الأساس وراء الانخراط في عالم المقاولات هو البحث عن الاستقلالية وعن حرية الحركة والعمل"²⁷.

أما تبريرات الذي ليسوا مُقتنعين بفكرة خلق المقاولات، فيمكن إجمالها بالدرجة الأولى في انعدام الرغبة لديهم في هذا المجال، ولكون البرامج المقدمة لا تُحفز على إنشاء مقاولات ولا تُوفر المناخ الملائم والشروط الصحية والمساعدات اللازمة بما فيها الدعم المادي والدليل على ذلك فشل أغلب المقاولات المنشأة في إطار هذه البرامج.

إن مُختلف التصريحات التي أدلى بها المُستجوبون والتي جاءت مؤيدة لبرامج خلق المقاولات ومُقتنعة بها وترى فيها الحل المثالي للقضاء على شبح البطالة، أو تلك التي ترى بأنها عكس ذلك، تجعل من البديهي إثارة مجموعة من الأسئلة بخصوص الدور المنوط بالمؤسسات الفاعلة في هذا المجال والمُحتضنة لهذه البرامج وعلى رأسها المؤسسات الوصية وفي مقدمتها المراكز الجهوية للاستثمار؟ كما لا يمكن كذلك إغفال السياسات العمومية الرامية إلى دعم إنشاء المقاولات باعتبارها أهم الانتظارات والرهان الأساس في هذا المجال.

لائحة المراجع:

- عبد السلام، فراعي، "التكوين الجامعي وفرص الشغل: أية ملاءمة"، مؤلف جماعي، "التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني"، مجلة دفاتر، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز فاس، العدد الأول، الطبعة 2001.

- عبد الرحمان، المالكي، "الاندماج والإدماج، مستويات الدلالة السوسيو لوجية"، مؤلف جماعي "التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني"، مجلة دفاتر، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز فاس، العدد الأول، الطبعة 2001.

- نور الدين، أفاية وإدريس، الكراوي، "النخبة الاقتصادية المغربية، دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين"، منشورات جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، مطبعة البيضاوي، الطبعة الأولى: 2011.

²⁷ - انظر نور الدين، أفاية، وإدريس، الكراوي، مرجع سابق، ص. 127، وص. 128.

- الكراوي، إدريس، "المغرب والمستقبل، تأملات في الاقتصاد والمجتمع"، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1998. المجلس الوطني للشباب والمستقبل، "الشباب والمُقاولة: رهانات جديدة"، برنامج عمل، الدورة الرابعة، يناير 1995.

- جوزيف، أ. شمبيتر، "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة: الحاج إسماعيل، حيدر، المنظمة العربية للترجمة، بناية "بيت النهضة" شارع البصرة، الحمراء، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: آذار (مارس) 2011،

- عائشة، بلعربي، "أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية؟"، المنتدى العربي حول: الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، 21-23، أكتوبر، 2008.

- عادل، العماروي، "المقاولة والتغير الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية حول إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، فاس نموذجاً"، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، إشراف د. لحبيب امعمري، 2015-2016.

- عمار، علوني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة "العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف بالجزائر، العدد 10، 2010.

- ظهير شريف رقم 1.02.188 صادر في 12 جمادى الأولى 1423 (23 يوليوز 2003) بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بـ: "ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة"، الجريدة الرسمية رقم 5031 بتاريخ 19 أغسطس 2002.

- تقرير الخمسينية، "المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، مطبعة دار النشر المغربية، البيضاء، الطبعة: 2006.

- موقع إلكتروني:

<http://www.tanmia.ae/Arabic/ResearchandLaborMarket/Pages/Labormarketconcepts.aspx>